العلة النحوية وفق النظرية الخليلية

The Grammatical Cause According to the Khalilian Theory

عبد الله بوخلخال
جامعة الجزائر 2-الجزائر
boukhealkhal1978@gmail.com
Boukhlekhal Abdellah
Algiers 2 University, Algeria

تاريخ الإرسال: 06/ 04/ 2022-تاريخ القبول:2022/06/02- تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص :

من المفاهيم الأساسية في الدرس النحوي بعامة والدرس النحوي الأصيل بخاصة العلة النحوية، وهي علل بسبب خاص لا عام، يفرضها عامل اضطراب عارض فيوجب فرعا عن أصل متوار شغله عن استمراره شاغل.

ومن العلل النحوية بمنظار المبدعين ما يكون موجبا فلا يتخلّف، وإنّ منها ما يظهر في مدرج الكلام لتنافرٍ قد ينجم عن تلاقي الأصوات، أو لدلائل حالية، أو لغوية مفضية إلى طروئه، وهذه الشواغل تأخذ وجوها مختلفة كـ: التداخل والالتباس والثقل.

الكلمات المفتاحية : الأصل ؛ الفرع؛ الثقل؛ التخفيف

Abstract :

The grammatical cause is one of the basic concepts in grammar in general and early grammar in particular. Its concepts have gone through stages: the stage of authenticity, then the stage of its generalization to the interpretation of all grammatical phenomena, and then the stage of making it one of the four pillars of the *qiyās*.

Keywords : *ʿilla* ; *aṣl* ; *farʿ*; *ṯiqal* ; *taḫfīf*

مقدمة:

من المفاهيم التي عُني به الخليلُ وسِيبويهِ كثيرا مفهوم العلة، وهو مفهوم أصيل يتأسس على مبدأ الأصلية والفرعية بعيدا عن أركان القياس الأربعة التي اهتدى إليها الفقهاء.

وأهمية هذا المفهوم تمثُل في أنه اعترته مفاهيم مختلفة قاسمته المصطلح ذاته، فكان جديرا بنا أن نُبِين عن الأصيل منها لينماز عما انحرف به اللاحقون بتأثير من علم الكلام طورا فتوسَّعوا فيه ليشمل تفسير الظواهر اللغوية برمتها، ولم يعد سببا خاصا كما كان عليه الحال من ذي قبل، ودليلنا في ذلك المبادئ التي تنهض عليها العلل فإنها تكون لعارض لا للازم، وما كان كذلك فإنه يقتضي تفسير ما خرج عن الأصل فقط، وطورا آخر أضحى يجري في تقاسيمه ومصطلحاته ومفاهيمه مجرى علم أصول الفقه بتأثير من فقهاء النحاة على غرار أبي البركات الأنباري والسيوطي، فأفرغوا تأصيلات الفقهاء من محتواها وصبوا المادة النحوية فيها بدلا عنها، وهذا بعيد كل البعد عن مفهوم العلة الأصيل.

وقد أشكل الأمر على الدارسين اللغويين المحدثين ممن قصروا نظرهم على ما أثل له نحاة ولغويوا عصور الجمود والركود، فالتبس عليهم التعليل بمعنى الشرح والتبرير للظواهر النحوية للكشف عن انتظامها، بالعلة كمفهوم أصيل عند قدامى النحاة والفقهاء، وهو تفسير فقط ما خرج عن الأصل، وذلك بطروء شاغل معيق للأصل عن استمراره، كما التبست عليهم العلة التي أضحت إحدى أركان القياس وقد عُبِّر عنها قبلا بالمعنى ثم بالجامع، بالعلة في مفهومه الأصيل، فأردنا من خلال هذا البحث والبحث الذي نشر في العدد السابق أن يتبدد اللبس الذي اكتنف هذا المفهوم.

1. العلل وفق مقتضيات النحو الأصيل :

جدير بالذكر أنّ العلل التي نحن بصددها هي تلك العلل التي استرعت اهتمام الخليل وسيبويه ومن نحا نحوهما، متمثلة في الاستثناءات التي تعترض البنى والمجاري، فتصرفها عن هيئاتها وتحولاتها التي كانت عليها في أصل الوضع أو القياس أو الاستعمال إلى صيغ ومجار فرعية استثنائية ألجأت إليها علّةٌ من العلل، وأحوجنا إلى المصير إليها مانعٌ من الموانع، وبالتالي كلُّ علة تستوجب فرعا حاضرا

لأصل غائب (في أثناء الكلام)، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل فرع علة، فبعض الفروع هي بدائل لغوية تستعمل هنا وهناك، وتنوع لغوي عام لا يختص بإقليم ما، أو قبيلة من القبائل تُستعمَل بقلة قياسا بأصل اكتسب أصليته بكثرته في الخطاب، فالأصل مثلا هو هذه الصياغة : ف+فا+مف، أمّا : ف+مف+فا، ومف+ف+فا هما فرعان، ومن هذا النوع كل ما عبّر عنه سيبويه بالحد أو الوجه الأعرف ومقابله حدّ ووجه.

وإذا كان الفرع لا يتأتّى إلا بخروجٍ، فالخروج والعدول هنا لا بمعترض أفضى إلى انحراف البنية عن مسارها الطبيعي، وإنما هو الخروج عن الأصل بقلته في الاستعمال قياسا به (القلة هنا في مقابل الأصل فقط، وإلا فهي في نفسها كثيرة الاستعمال وقد تؤدّي إليها أغراض بلاغية).

ومن الفروع المعدولة عن أصولها من غير علة، المبني، فاعلا كان أو خبرا، والمبني عليه (المسند إليه) أصل، فعلا كان أو مبتدأ، وهذا وفق ترجيح السيرافي حينما قال: "...وإنما كان الأول هو المسند إليه والمبني عليه من قِبَل أنك جئت له فجعلته أصلا لما بعده...ثم جئت بما بعده وهو محتاج إلى ما قبله، فصار فرعا عليه "[1].

والعلامات الإعرابية من ضم ونصب وكسر وسكون، هي أصول لفروع تنوب عنها، لكنها فروع لقلتها قياسا بأصولها التي تفرعت عنها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لارتباط بعضها بصيغ فرعية، وهذه العلامات الإعرابية غير الأصول هي دوما حروف أو قَطْع لحروف، تفرعت عن حركات أو عن قطع الحركات بالسكون، وكونها كثيرا ما ترتبط بصيغ فرعية، فلأن الرفع بالألف حال التثنية وبالواو حال الجمع المذكر السالم مثلا، هما علامتان للرفع بالنيابة لما خرج عن أصله بالزيادة، ذلك أن الأصل هو الأول الأسبق العاري عن الزيادة والقابل للتحمّل، وفروعه هي ما زيد فيه، فالمفرد النكرة أصل، والمثنى والجمع والمؤنث والمنكّر هي فروع بما زيد فيها عن الأصل، وهذه فروع أخرى ناتجة عن التصريف والتحول من غير علة[2].

ومهما يكن من أمر، فإنّ الأصلية والفرعية في النحو الأصيل هذا مجالها، ولا علاقة لها بالقياس اللهم إلا أن يأتيَ عرضا، لأنّه ليس من شرط المقيس أن يكون فرعا ولا المقيس عليه أن يكون أصلا[3]، بل القياس الأصيل ينهض على مبدأ التكافؤ

والتناظر والتقابل بين البنى والمجاري، فلكل باب وحدات لغوية وقُبُل نحوية أو صرفية شكلت الباب بموجب التوافق الذي اشتملت عليه بُناها في مستواها الإفرادي أو التركيبي، فلا باب من دون تكافؤ عناصر مكوناته ومن ثم تحقق القياس، فالباب هو القياس لذلك كان هذا التعريف : «القياس هو حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما»، هو أمثل تعريف وأدقّه مهما كان مجال تطبيقه، فمثل هذه الكلمات: «كَتَب، قَرَأ، أَسَد، جَمَل...» يمثل لها باب «فَعَل» وتشكّل الباب يعني وجود القياس، فهذه الوحدات في قياس بعضها نتيجة حصول التوافق والتناظر والتطابق في البنية.

وقد يكون الباب محصّلا بموجب قسمة التركيب (مثل فِعُل =0) ولا وجود لوحداته في واقع اللغة والاستعمال، وهذا من نتاج الاستدلال الرياضي الاستكشافي الذي وسِمت به جهودُ لغويينا الأقدمين، بعيدا عن الاستدلال الأرسطي الذي لا يعدو تحصيل الحاصل، وذلك أن قسمة الحركات المتعاقبة على فاء وعين «فعل» إضافة إلى إسكان العين تفضي إلى 12بابا، فممّا تقتضيه القسمة باب «فِعُل»، وإذا فتشنا في لغة العرب لم نجد أثرا للوحدات اللغوية التي تكون على قياسه، فهو مجموعة خالية بلغة الرياضيات.

2. الوضع والاستعمال والقياس في مقابل أصولها:

إذا كانت العلة تتطلب فرعا حاضرا وأصلا غائبا، فإن مبدأ الأصلية والفرعية تعتريه أحوال ثلاثة أومأ إليها الرماني بقوله : " فالأصل في الموضوع يعمل عليه كما يعمل على الأصل في قياس النظائر وقد يعمل على الأصل في الاستعمال"[4]، وزاده الحاج صالح إيضاحا من غير أن يبدّد اللبس الذي يكتنف هذه الثلاثية، ولئن كان قد جاءنا بنتف من الأمثلة فهي نزر قليل بالقياس إلى الغموض المحيط بها, وبخاصة أنّا نجد الوظيفيّين الجُدد يأبون إباء صارما أن يكون الوضع مصدرا للغة، بل عندهم الاستعمال هو المصدر الأوحد للوصف اللغوي، يقول الحاج صالح : "وعلى هذا فالأصل في الاستعمال هو ما اطرد واستمر، والأصل في القياس هو ما يقتضيه القياس، والأصل في الموضوع هو ما جاء في وضع اللغة وقد لا يتحقق ذلك لعارض حصل في الاستعمال وهو العلة هنا"[5].

وقبل أن نمثّل ببعض الأمثلة لنميزها عن بعضها، فإنه حريّ بنا أن نعلم بأنّ الأصل من هذا النوع لا يتحقق إلا لعارض، فأصل الوضع يقتضي استعمالا على خلاف الوضع، وحال تطابقهما يكون لدينا متواضع عليه (الوضع) لا الأصل في الوضع جاء الاستعمالُ على وَفقه، فثنائية الوضع والاستعمال، اللغة والكلام، النظام اللغوي وتطبيق الأفراد لما انتظمت به اللغة من أنحاء لغوية نحوية صرفية، لا يعني ذلك مزايلة الاستعمال للوضع دوما، بل الأصل المطابقة والخروج عن الأصل استثناء اقتضته علة من العلل.

ومن أمثلة ما يفترق به الاستعمال لعلة ما أو قرينة من القرائن ما يأتي : جاء، لم يكُ ,كلمته، [مَنَامَن – متى أضعِ الْعمامة].

وأصل الوضع : جاء زيد، لم يكن، كلمتُ زيدا، [منْ آمن – متى أضعْ الْعمامة] فالأصل ذكر الفاعل لا حذفه، والحذف يصار إليه بقرينة، والأصل لم يكن، ولعلة كثرة الاستعمال استغنت العرب عن النون إذا أرادت، ولم تستغن عن اللام في مثل قولهم : لم يقل، لقلتها في الاستعمال قياسا بـ: لم يكن، والأصل الإظهار لا الإضمار في : « كلمته»، وتقدم الذكر صارف عن الأصل إلى الفرع، والأصل إسكانُ نونِ «من» وتحقيق الهمزة التي بعدها لا نقل الهمزة إليها، والأصل في متى الشرطية جزم المضارع بعدها وقد حُرّك استخفافا لالتقاء الساكنين، وكل هذه الضروب إنّما يُصار إليها بغرض التخفيف ودفع الثقل والكلفة في الكلام، بيد ثمة من العلل والقرائن ما يأخذ بفهم القارئ أو السامع إلى قصدية المتكلم.

ومن الأمثلة الجامعة لأصلين معا أصل قياسيّ وأصل استعماليّ لفظة «أمس» يقول سيبويه : "ذهبَ أمسُ بما فيه...فلا يصرفون في الرفع لأنهم عدلوه عن الأصل الذي عليه في الكلام، لا عن ما ينبغي أن يكون عليه في القياس"[6].

وقال الحاج صالح معقّبا : "فمعنى ذلك أن قياس «أمس» هو الصرف والنصب «أمسا» لأنه ظرف، فكان ينبغي أن يكون على القياس، لولا أنّه كثر على الألسنة فلم يصرف وبني على الكسر وهذا أصله في الاستعمال وليس هو القياس، غير أنّ تميما كانت لا تستعمله هكذا بل ترفعه "[7]،فعلى هذا يكون قياس «أمس» الصرف (التنوين) والنصب، لأنّ باب الظروف هو كذلك، لكن جاء الاستعمال على خلاف ما يقتضيه القياس، جاء بـ «أمسِ» فهذا الذي دار على ألسنة الناطقين وكثر

استعماله ولم يحفظ عنهم استعماله على مقتضى الباب، وإنما حفظ عن بعضهم ما هو خارج عن هذا الأصل الاستعمالي، وهو رفعه ومنعه من الصرف، فتحصّل لدينا أصل في القياس بمجيء الاستعمال بمجرى مغاير لمجرى الباب، وأصل في الاستعمال بمجيء الاستعمال بمجرى آخر أقل.

وضابط أصل القياس أكثر من أن يحصر بعدد، لكنه يوجد حيث وجد الشذوذ أو وجدت العلة الموجبة -سنأتي على ذكرها-، ومن أمثلة الشذوذ (ويستعمله سيبويه بمرادف له وهو النادر) فضِل يفضُل، فما كان على «فَعِل» فقياسه «يفعَل»، فالقياس في مثل «علِم» هو «يعلَم»، لكن جاءت يفضُل شذوذا عن نظائر بابها، ومن ثم فأصل يفضُل هو يفضَل على ما يقتضيه الباب(القياس)، و جاء الاستعمال على خلاف الأصل، كما يكون أصل القياس في استحوذ هو استحاذ لأن الباب يجري هذا المجرى : استبان، استطال، استقام، استعان...إلخ -بالإعلال-.

3. العلل: موجبة وغير موجبة :

قال **الحاج صالح** في معرض حديثه عن اطراد العلة ما نصه : "يمكن أن يستخلص من هذا أنّ العلل الخاصة بالتخفيف كنوع من التغيير العارض علتان : الأولى هي غير موجبة وتنتمي إلى مستوى التعبير العفوي أو الاضطراري في الشعر، لأن الناطق قادر في استثقاله ألّا يحقّق رغبتَه في التخفيف. أما الثانية فهي الموجبة التي تُفْرَضُ على الناطق لأنّها صارت مطردة بعد أن كانت أول أمرها مجرد استثقال يتلوه تخفيف، وذلك مثل حذف الواو من «وعد» في المضارع، وقلب الواو والياء ألفا في الأجوف "[8].

العلل غير الموجبة هي حيث الفروع التي بإمكاننا أن نرجعها إلى أصولها فنطيل الكلام أو نجعله يبدو ثقيلا لكننا لا نخرم بذلك قاعدة نحوية، وهي كل المباني والمجاري التي تُعترضُ بعارض في بعض السياقات، ولا يكون لازما لها في سياقات أخرى، من ذلك حذف الحرف في «يا ابن أمّ» والأصل «يا ابن أمي» وحذف «رُبّ» وترك واوها للدلالة عليها لعلة كثرة الاستعمال، فالمتكلم قد يلجأ إلى التخفيف وإذا لم يفعل لا يكون لاحنا.

وكذلك الجوازات الشعرية، فالعلة فيها تمْثُل في الخروج عن المتواضع عليه بصيغة فرعية وفق شروط معينة اضطرارا لئلا ينكسر الوزن، وذلك حين لا

تسعف الشاعرَ قريحتُه إلى بديل لغوي، ولو أنه جاء به على أصله لجاز في الوضع اللغوي وإن كان لحنا وعدولا عن الوضع الشعري.

والعلل الموجبة تتحقق مع الوحدات اللغوية التي لا أصل لها في الاستعمال، وإنما أصولها يفترضها النحوي وفق ما يقتضيه القياس ويقتضيه النظام العام للغة، فهي أصول محصَّلة بموجب قياس الكِلِم الصحيحة، أي أن الكلم التي تحوي تضعيفا أو همزا أو إعلالا لو أنها جرت مجرى الصحيح من الكلم لأخذت البنية الأصلية المفترضة، وهو قياسها الأول الأقدم، واطراد الصيغ الفرعية من دون تخلّف مع اختفاء الأصل في الاستعمال وبقائه فقط في الاعتبار يجعل لها قياسا ثانيا، وهو قياسها بالنظر إلى ما توافرت عليه المدونة. وهذا النوع الذي تطرد فروعه أشار المبرد إلى سببه فقال : "لأن العلةَ جاريةٌ فيه"[9].

ويحاول أن يلبس هذا النوعَ من العلل لَبوس التفسير التاريخي قائلا : "إن التغيير العارض الذي يصيب الكلام قد يفضي إلى اختفاء القياس الذي كان سائدا باطراد التغيير على جميع ما يكون في الباب وتعميم استعماله ,فإنه يصير قياسا جديدا يقوم مقام السابق. ومثل ذلك قلب الواو أو الياء ألفا في الأجوف"[10]، على أنّ ابن جني يعدّ ذلك خطأ مبينا لا يعتقده أحد من أهل النظر[11]، في حين أننا نجد الكسائي يشير إلى ظاهرة موات اللغة، في إشارة من طرف خفيّ إلى أن اللغة لا تجمد على حالة واحدة عبر تلاحق الأزمنة وتعاقب الدهور، فقد قال عند حديثه عن موات «يطلِع» بكسر اللام : "وقد مات من لغات العرب الكثير"[12].

ويكون المجرى لو أنّ مثل هذه الألفاظ جرت مجرى الصحيح من الكلم، كالآتي:

- قال ← يقْوُل، على قياس كتب ← يكْتُب، لكن الاستعمال جاءنا بـ: يقُول (مستعمل)
- وَزَنَ ← مِوْزَان (مهمل)، على قياس فتح ← مِفْتَاح، لكن الاستعمال جاء بـ: ميزان (مستعمل)
- أَكَل ← أُأْكل (مهمل)، على قياس نصر ←أُنْصُر الاستعمال جاء بـ: كُل (مستعمل)

- صان ← مصْوُون (مهمل)، على قياس قرأ ← مقْرُوء الاستعمال جاء بـ: مصُون (مستعمل) وجاء بـ: م صْوُون شذوذا، وهو دليل على موات اللغة، ودليل على الأصول المفترضة.

4. مبادئ التعليل :

العرب إذا استثقلت لفظا أو تركيبا لجأت إلى الحذف أو الإبدال أو الإدغام أو الاختلاس، أو نحو ذلك من ضروب التخفيف ممّا يطال حركةً أو حرفا أو كلمة أو جملة، وقد يعدِلون في كلامهم إلى ما هو أثقل طلبا للخفة أو التيسير، كعدو لهم عن حيَيَان[13]، وهو أصل حيوان، فلمّا ثقل عليهم تجاور ياءين أبدلوا الثانية واوا وهي أثقل من الياء، وأَتَوا ذلك لضرب من الاستخفاف، كما أنهم أهملوا ما أهمل مما تقتضيه قسمة التركيب في أبنية الكلم لهذه العلة ذاتها، كإهمالهم لـ :«فِعُل» وإهمالهم لما تحتمله المجاورة لأصول الكلم إذا تدانت مخارجها كـ :"سص وطس وظث وثظ...لنفور الحس...وكذلك حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد، لتقارب مخارجها عن معظم الحروف...فإن جمع بين اثنين منها قُدّم الأقوى على الأضعف، نحو أهل وأحد وأخ وعهد...إلخ ".

وقد يختارون الوجه الأضعف في اللغة إذا كان وجهه الأقوى أثقل، كقراءة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير : { ولا الليلُ سابقُ النهارَ } فقال له **المبرد** : ماذا تريد؟ قال: أريد سابقٌ النهارَ، فقال له :فهلّا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن[14]، هذا وإنّ علتي اللبس والثقل عليهما مدار جلّ انحراف المجاري والبنى عن أصلها، وهما علتان متضادتان إذ الثقل في أكثره يطلب التخفيف في الحذوف والاختصار ونحو ذلك، ودفع اللبس في أجمعه يلتمس فارقا في شيء من التثقيل. وقد أعلّ النحاة ما خرج عن أصله وَفق المبادئ الآتية :

1.4. كثرة الاستعمال :

وهي من ضروب التخلص من الثقل بطلب الخفة في الحذف، أو في التماس ما هو أخف من الحركات، وهي من العلل التي لها أعظم الأثر في لسان العرب، ومن ثمّ لطالما علّل بها النحويون سبب خروج الأصول إلى صيغ فرعية، من ذلك ما أشار إليه سيبويه بقوله :"فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك :«لم يكُ» و«لا أدرِ» وأشباه ذلك"[15]، فأصلها في الكلام قياسا على نظائرهما هو «لم يكن» قياسا على «لم يصن

ولم يقل ولم يطل»، و «لا أدري» قياسا على «لا أرمي ولا أقضي ولا أسقي» لأنّها مرفوعة، وقد خرجتا على أصلهما لعلة كثرة دورانها على ألسنة الفصحاء، قال السيرافي: "فالذي أوجب الحذف اجتماع معنيين :أحدهما شبه النون بحروف المد واللين، والآخر كثرته في الكلام "[16] وقال عن «لا أدر»: كان ينبغي أن يقال «لا أدري» لأنه في موضع رفع...فأشبهت (الياء) بسكونها المجزوم، لأن المجزوم ساكن، فحذفوا الياء منها كما تحذف من المجزوم مع كثرة الكلام بها ودلالة الكسر عليها "[17].

ولما كثر استعمال «مِنْ» أكثر من «إنْ» وكان سكون نونهما يطلب الخفة كلما أعقبهما ساكن، حرّكوا آخر «من» بالفتح بدلا من الكسر الذي تحرك به آخر «إن» لخفته، فكان حقُّ ما كثر استعماله أن يكون أخف لذلك قالوا : «مِنَ الرجل» و«إنِ اللهُ أمكنني فعلت»، "وذلك أنّ «من» كثُرت في كلامهم، وكثر دخولها على ما فيه الألف واللام فطلبوا خفة اللفظ بها، فلم يكسروا النون فتجتمع كسرتان مع كثرة اللفظ بها"[18]. وبنو فزارة يحذفون ميم «لا جرم» التي أصلها جَرَمتُ، أي كسبت الذنب، لكثرتها في الكلام، فيقولون :"لا جَرَ أنك قائم"[19].

ومن العرب من يجر في القسم بغير «واو» والأصل عدم حذفه لكثرة استعمال هذا الاسم[20] (أي والله)، و{سل بني إسرائيل} لا تهمز همزة سل في شيء من القرآن، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة، لأنها كثيرة الدور في الكلام[21].

2.4. طول الكلم والكلام :

وهي من العلل التي قد تجري على بعض الكلم كما أنّها قد تجري على بعض التراكيب، وذلك عندما يستثقلون البنية لطولها فيعمدون إلى مخالفة ما يقتضيه القياس، وبالتالي الخروج من أصل إلى فرع حذفا بداعي التخفيف، من ذلك في باب النسبة فقد نسبوا حروري وجلولي إلى حروراء وجلولاء على غير قياس الباب، فالأصل في مثل هذا أن يجري المنسوب على وفق الآتي : حروراوي وجلولاوي على قياس حمراوي في النسبة إلى حمراء،" غير أنّهم أسقطوا ألفي التأنيث لطول الاسم، وشبهوها بهاء التأنيث "[22]. وقياس هذا المعلول هو مثل: بصريّ، في النسبة إلى بصرة، فكما حذفت هنا علامة التأنيث حذفت هنالك علامة التأنيث (اء).

وجاء في التنزيل قوله تعالى : {وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون}/ 45 يس، ولم يذكر جواب الطلب لطول الكلام ولدلالة القرينة

اللفظية عليه، والتقدير «أعرضوا» بدليل لحاق الآية، وهو قوله تعالى : {وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين}.

3.4. العدول من مستثقل إلى مستخف :

من ذلك ما ورد في باب النسبة على غير قياس وقد كثر مجيئه وكثرت نظائره ما حدا بالسيرافي إلى أن يقول : "أما ما ذكره (سيبويه) من النسبة إلى هذيل هذلي فهذا الباب عندي لكثرته كالخارج من الشذوذ "[23]، وذلك لأنّ سيبويه يذهب إلى أنّ "ما جاء تماما لم تحدث فيه العرب شيئا فهو على القياس، فمن المعدول الذي على غير قياس قولهم هذيل هذلي وفي فقيم فقمي وفي مليح خزاعة ملحي وفي ثقيف ثقفي"[24]، وفي مثل قريش قرشي، سليم سلمي، زبينة زباني، طيء طائي، البادية بدوي، عبيدة عبدي، قال الخليل : " كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، يعني من الأشياء الشاذة التي لا يطرد قياسها "[25]، وهو ما يؤكد على وصفهم للغة من غير تحكم.

ولجنوحهم للاستخفاف ونفورهم من الثقل الناجم عن تلاقي ثلاث ياءات وكسرة عدلوا عن هذيلي إلى هذلي فكان في تلاقي ياءان وكسرة تخفيف، قال السيرافي : "والعلة في حذف الياء أنه يجتمع ثلاث ياءات وكسرة إذا قالوا قريش فعدلوا إلى الحذف لذلك "[26]، فسبب الاعتلال هو الثقل كما ذكرنا والمجرى الذي أخذ فيه المنسوب هو عدول عن مجرى الباب، لأن القياس أن تبقي على الكلم في النسبة كما هي بإضافتها إلى يائي النسبة وكسر ما قبلها، فالذي عليه أكثر نظائر الباب هي : بَكْرِيّ، عامِريّ، تميميّ، واسِطِيّ...إلخ.

4.4. علة اجتماع العلامة الواحدة :

قال سيبويه مبيّنا علة التخلص من تاء التأنيث في النسب : " وإذا كان في الاسم هاء التأنيث وجب حذفها لقولنا في النسبة إلى البصرة بصري وإلى مكة مكي...وإنما وجب حذف الهاء، لأنّا لو بقيناها فقلنا بصرتي ومكتي...لوجب أن نقول بصرتية ومكتية في نسبة المرأة، فيجتمع في الاسم تأنيثان...وهذا لا يكون في اسم واحد "[27]، ثم بين بأنّ بعض النحويّين اعتلوا فيه بعلة أخرى تمثُل في تشبيهه لهذه الهاء بياءي النسب، وحقيقة هذا الاعتلال نهوضه على القياس، فكما أنّ هذه الهاء زيدت للتفرقة بين المؤنث والمذكر، فكذلك زيدت الياء المشددة في بعض الكلم للتفرقة ما

بين المفرد والجمع مثل : زنج زنجي، وهذا الأخير يجري مجرى شعير وشعيرة في الفرق بين المفرد والجمع، وإذا كانتا متقايستين وجب لذلك أن تجريا في النسبة مجرى واحدا لوجود علة اجتماع العلامة الواحدة في كليهما، التقاء هاءين في نحو المنسوب إلى البصرة، والتقاء ياءين مشددتين في نحو المنسوب إلى الزنج، لذلك قال سيبويه : "فلمّا صارت الهاء كيائيّ النسبة ولا يجتمع في الاسم ياءان مشدّدتان للنسبة لم يجتمع هاء وياء "[28].

5.4. علة التداخل اللغوي :

والمقصود بالتداخل هاهنا هو الذي يحصل بين تنوعات اللغة الواحدة، وهذا النوع من الاعتلال يصار إليه حينما تأخذ البنية في تحولها مجرى مطردا وتقابلها بنية أخرى مطردة المجرى في تحولها إلى بنية جديدة، ثم نجد في الاستعمال مما سمع عن الفصحاء بنية محوّلةً خلاف اطراد الباب، جمعت إلى ما حُوِّلت إليه البنيةَ التي تقتضي التحول المقابل، من ذلك " حالُ قولهم قنَطَ يقْنَط، إنما هو لغتان تداخلتا، وذلك أنّ قنَط يقنِط لغة وقنِط يقنَط أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة، فقال من قال قَنَطَ: يقْنَطُ "[29].

6.4. الفَرْق لعلة اللبس :

ومنه الفرق بين نسبتين إلى لفظ واحد مخافة اللبس، وذلك أنّ الأصل في باب النسبة الإبقاء على المنسوب إليه كما هو، وإضافته إلى يائي النسبة، وفي حال اجتماع المسميين تحت اسم واحد، أبقت العرب أحد المنسوبين على أصله وجعلت الآخر ينماز عن صنوه بعلامة فارقة دفعا للبس، من ذلك نسبتهم دُهْري ودَهْري إلى الدهر، فميزوا الرجل المسن الذي أتت عليه الدهور بضم داله وترك ما يدل على الرجل القائل بالدهر من أهل الإلحاد على أصله بفتح الدال.

- السهل←السَّهلي (على الأصل) منسوب إلى سهل اسم رجل ← السُّهلي منسوب إلى السهل وهو خلاف الجبل (العلة في تفريقه عن صنوه هي دفع الالتباس)

- البحرين ←بحراني، القياس أن تحذف علامة التثنية في النسبة (بحري) كما تحذف هاء التأنيث، غير أنهم كرهوا اللبس ففرّقوا بين النسبة إلى البحر والنسبة إلى البحرين[30] (بلد).

وواضح أنّ العدول إلى الضم عن الفتح، وإلى علامة التثنية عن الإفراد أثقل.

7.4. علة التعاقب بالإبدال (اجتماع بنيتين على مسمى واحد) :

وتكون في الألفاظ التي تتعاقب عليها بنيتان مخصوصتان فتستبدل إحدى حركات المثال أو أكثر استبدالا يتعاقب على كل كلم ذلك المثال، كنسبتهم أَفَقَي إلى أُفْق، والأصل أُفْقي " لأن فُعْلا وفَعَلا يجتمعان كثيرا كقولهم : عُجْم وعَجَم، عُرْب وعَرَب، ومن قال أُفْقي فهو على القياس"[31]، فكما أنّ فعول وفعيل يتعاقبان (رحيم ورحوم، أثيم وأثوم) لذلك ألحَقوا شنوءةَ في النسبة - وهي جميع ما جاء على هذا البناء - بحنيفة وربيعة وعبيدة وجذيمة، فقالوا : شنئي، كما قالوا : حنفي وعبدي وربعي وجذمي، فكذلك فُعْل وفَعْل يتعاقبان فيحل أحدهما محل الآخر، ومن ثم يجري مجراه وإن خالف القياس لهذه العلة.

8.4. علة المشابهة والمضارعة :

"قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علةٌ منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف (ك : مَن، متى، الذي)، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنّه لم يعرض ما يخرجها من أصلها"[32]، وقد ضارعت الأفعال المضارعة الأسماء في وقوعها مواقعها مثل : إنّ زيدا لقائم، إنّ زيدا ليقوم، وفي تأثّرها بالعوامل كتأثر الأسماء، وإذا خلت منها ارتفعت كارتفاع المبتدأ حال خلوه من العوامل.

خاتمة :

انتهى بنا بحثنا إلى أن العلة النحوية هي من المفاهيم الأصيلة في النحو العلمي، وهي إحدى ركائز التفسير للتبرير لما يبدو أنه خارج عن الانتظام النحوي في المجاري والمباني، فهي تفسير لا لكل الظواهر النحوية، وإنما لما خرج عن الأصل، وبيّنّا أنّ

العلة دوما مرتبطة بفرع عُدِل به عن أصل لشاغل شغل، وهذا الشاغل المعرقل لهذا النظام العام، هو عنصر اضطراب أوجب على النحويين أن يكشفوا عن أسبابه، وهو فقط الذي أطلقوا عليه مصطلح العلة في أصالة النحو، ولم يلبث أن عُمِّم استعمالُه ليشمل كلَّ الظواهر اللغوية بتأثير من علم الكلام.

هذا وإنّ الاطراد المفضي إلى تشكيل الباب المتأسس على دعيمة القياس بين مجموعة عناصره المتوافقة، منه ما يكون في استمرار علته على ما آلت إليه، وهي كل العلل الموجبة لبنية أو مجرى على خلاف الأصل واستمرت على فرعها للزوم علتها لها، ثم انتهينا إلى عرض جملة من المبادئ التي ترتكز عليها العلل، ترتدّ في مجملها إلى الثقل أو الفرق، وهما علتان متضادتان، تنزع الأولى إلى التخفيف، وتنزع الثانية إلى نوع من التثقيل دفعا للبس.

الإحالات :

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح، أحمد مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1 2008، ج1، ص 173.

[2] الحاج صالح، البنى النحوية العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، 2014، ص 240.

[3] عندما قاس النحاة «الضاربُ الرجلِ» على «الحسنُ الوجهِ» إنما قاسوا أصلا على فرع لأنهم قاسوا اسم الفاعل على الصفة المشبهة، وحينما قاسوا «ما» الحجازية على إنما وهل و«أ» الاستفهامية، إنما قاسوا أصلا على أصل، وقياسهم «ما» الحجازية على «ليس» هو قياس فرع على أصل، لأن ما الحجازية لا تعمل إلا بشروط، مثلها مثل «لات» لذلك قيست عليها وهو قياس فرع على فرع.

[4] الحاج صالح، البنى النحوية العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، 2014، ص 240.

[5] المرجع نفسه، ص 241.

[6] الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م،ص 245 .

[7] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[8] الحاج صالح، البنى النحوية، ص 243.

[9] المرجع نفسه، ص 242.

[10] المرجع نفسه، ص 239.

[11] أنظر : ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006م، ج1، ص ص 225- 226.

[12] الكسائي علي، معاني القرآن، تقديم وإعادة بناء عيسى شحاتة، دار قباء، مصر،1998، ص 22.

[13] أنظر : المرجع السابق،ج3، ص 11.

[14] المرجع نفسه، ج1، ص 220 بتصرف يسير.

[15] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص 180.

[16] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[17] المرجع نفسه، ص 181.

[18] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

19 أنظر : الفراء يحي بن زياد، معاني القرآن، ط3،دار الكتب،لبنان،1983م، ج2، ص8.

[20] أنظر : الأخفش أبو الحسن، معاني القرآن، مكتبة الخانجي، مصر، 1990م، ج1، ص 295.

[21] المصدر نفسه، ج1، ص 124، بتصرف يسير.

[22] السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص 94.

[23] المرجع نفسه، ص 93.

[24] المرجع نفسه، ص91.

[25] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[26] المرجع نفسه، ص93.

[27] المرجع نفسه، ص 91.

[28] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[29] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 323.

[30] أنظر : السيرافي، شرح الكتاب، ج4، ص 95.

[31] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[32] الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط1، دار النفائس، لبنان، 1996، ص77.

قائمة المراجع:

1- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،2006م.
2- الأخفش أبو الحسن، معاني القرآن، مكتبة الخانجي، مصر، 1990م، ج1.
3- الحاج صالح عبد الرحمن، البنى النحوية العربية، المجمع الجزائري للغة العربية ,2014.
4- الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.
5- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط1، دار النفائس، لبنان، 1996.
6- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح، أحمد مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية ط1 ,2008، ج1.
7- الفراء يحي بن زياد، معاني القرآن، ط3، دار الكتب، لبنان،1983م، ج2.
8- الكسائي علي، معاني القرآن، تقديم وإعادة بناء عيسى شحاتة، دار قباء، مصر، 1998.